

ديون مصر على الطاولة من جديد بين «المقايضة الكبرى» وغياب إستراتيجية واضحة لإدارة الدين العام



السبت 17 يناير 2026 11:20 م

عادت قضية الديون العامة في مصر لتصدر النقاش العام مع بدء عمل مجلس النواب الجديد، وتصاعد التساؤلات حول مستقبل الحكومة الحالية وقدرتها على التعامل مع واحد من أخطر الملفات الاقتصادية في البلاد و جاء هذا الاهتمام المتجدد بعد حدث رسمي عن قرب إطلاق استراتيجية جديدة لإدارة الدين، جرى تأجيلها قرابة عام كامل من دون تفسير مقنع، ومع تسريحات عن إعداد «سدية حكومية» شاملة لتبرير المسار القائم أكثر من تقديم بديل حقيقي له

بالتوالى، عاد إلى السطح طرح مقتربات قديمة بثوب جديد، في مقدمتها ما يُعرفإعلامياً بـ«المقايضة الكبرى» التي تربط بين خفض الدين واستخدام أصول الدولة أو تحويل البنك المركزي بأعباءإضافية، في مشهد يثير قللاً متزايداً حول السيادة الاقتصادية ومستقبل الأجيال القادمة

استراتيجية مؤجلة وغموض يعوق فقدان الثقة

رغم تكرار تأكيد الحكومة زيتها خفض الدين العام وتحسين مؤشرات الاستدامة المالية، فإنها لم تعلن حتى الآن عن خطة مفصلة لإدارة الدين: لا أدوات محددة، ولا جداول زمنية، ولا حدود واضحة للمخاطر كل ما يظهر هو عناوين عريضة وعبارات مطمئنة من نوع «نستهدف خفض نسبة الدين إلى الناتج المحلي»، من دون أن يعرف الرأي العام كيف سيتم ذلك، وعلى حساب من، وبأي كلفة اجتماعية واقتصادية

هذا الغموض فتح الباب أمام اتجاهات فردية ومبادرات إعلامية ومقترنات غير رسمية تتصرّف المشهد، وكان الملف مفتوح لمن يملك المبرر الأعلى صوتاً، لا من يمتلك رؤية علمية ويرى مراقبون أن غياب خريطة طريق معلنة يعكس ارتباكاً داخل دوائر صنع القرار، خاصة مع تضخم أعباء خدمة الدين التي تلتهم الجزء الأكبر من إيرادات الموازنة، وتحدد من قدرة الدولة على الإنفاق على الصحة والتعليم والبنية الأساسية والحماية الاجتماعية

في ظل هذه الأرقام، يصبح الحديث عن «استراتيجية لإدارة الدين» بلا شفافية أقرب إلى محاولة لكسب الوقت وتهيئة الأسواق، لا مواجهة جذرية لمسار امتد لسنوات من التوسع في الاقتراض لتمويل مشروعات كثيفة التكلفة، لم تتحقق العائد الموعود سواء في التصدير أو في خلق عملة صعبة

«المقايضة الكبرى».. بيع للأصول أم حل استثنائي؟

أحد أكثر المقتربات إثارة للجدل هو ما يُسمى إعلامياً بـ«المقايضة الكبرى»، التي تقوم على خفض الدين العام عبر استخدام أصول مملوكة للدولة: إما ببيعها، أو برهنها، أو بنقل ملكيتها لصناديق سيادية تدخل كشريك أمام الدائنين، أو عبر نقل أعباء ضمان الدين إلى البنك المركزي، أنصار هذا الطرح يقدّمونه كحل استثنائي في لحظة استثنائية، يخفف الضغط عن الموازنة العامة وتوليد القيمة المضافة في هذه إعادة ترتيب أوراقها

لكن الخبير الاقتصادي محمد فؤاد، النائب السابق، يرى أن أي حل يقوم على تسهيل أصول الدولة من دون معالجة جذور الأزمة الإنتاجية «ينقل المشكلة من خانة إلى أخرى» ولا يحلها فالقضية ليست مجرد نقص في السيولة أو عجز مردلي في الموازنة، بل نموذج اقتصادي قائم على الاقتراض لتمويل إفاق حكومي كثيف، من دون توسيع مواز في الصناعة والزراعة والتصدير وتوليد القيمة المضافة في هذه الحالة، كل أصل يُباع اليوم لسداد دين، يولد حاجة لبيع أصل آخر غداً لسداد دين جديد

الخير الاقتصادي هاني توفيق حذر بدوره، في أكثر من مناسبة، من أن رهن أو بيع الأصول الاستراتيجية لسداد الديون يمثل مخاطرة عالية تهدد السيادة الاقتصادية؛ فهذه الأصول – من موانئ ومناطق لوجستية وشركات ناجحة وأراضٍ مميزة – هي مصادر دخل مستدامة على المدى الطويل، والتنازل عنها من أجل حل أزمة سيولة قصيرة الأجل يشبه – وفق تشبّهه – «من يبيع أرضه ليأكل»، فيبقى بلا أصل ولا دخل في المستقبل

هذا الجدل يكشف أن «المقاistaة الكبرى» ليست مجرد أداة مالية تقنية، بل خيار سياسي يمس بنية الاقتصاد نفسه، ويحدد من يملك السيطرة على الأصول الكبرى ومن يبني ثمارها لعقود مقبلة

البنك المركزي في مرمى الضغوط وأزمة هيكلية أكبر من المسكنات

جانب آخر لا يقل خطورة من المقتربات المتداولة يتعلق بالزج بالبنك المركزي كضامن مباشر أو غير مباشر للديون العامة، سواء عبر تحمل جزء من أعبائها أو عبر تحويل ديون حكومية إلى التزامات على البنك نفسه اقتصاديون يذرون من أن هذا التوجه يخلط بين السياسة المالية (مسؤولية الحكومة) والسياسة النقدية (مسؤولية البنك المركزي)، ويقوّض استقلال الأخير الذي يفترض أن يكون تركيزه على استقرار العملة وكبح التضخم، لا تمويل عجز الموازنة

الخير المصرفي أشرف دوابة يؤكد، في تحليلات منشورة، أن تحويل البنك المركزي أعباء لا تدخل في اختصاصه يعرّض الاحتياطي النقدي لضغوط متزايدة، ويفعّل ثقة المتعاملين في الجهاز المركزي، خصوصاً في ظل بيئة عالمية مضطربة وارتفاع تكالفة التمويل الخارجي فحين يتحول البنك المركزي إلى «مَوْلَ أَخِير» للحكومة بلا ضوابط، يصبح هو ذاته جزءاً من المشكلة، بدل أن يكون صمام أمان للاقتصاد

ورغم كل هذه التحذيرات، تتفق أغلب الآراء الاقتصادية المستقلة على أن أزمة الديون في مصر أزمة هيكلية لا يمكن حلها بحلول ترقيعية أو بمسكّنات مالية الدكتوراه بسنت فهمي، أستاذة الاقتصاد، تؤكد أن أي حديث عن إدارة الدين من دون إصلاح حقيقي يشمل الصناعة والزراعة والتصدير وجذب الاستثمار الخاص الجاد، يبقى في إطار «إدارة الأزمة لا حلها». فالمطلوب ليس فقط خفض نسبة الدين إلى الناتج على الورق، بل تغيير مسار الاقتصاد من الاعتماد على المشروعات العقارية والإتفاق الإنثائي إلى اقتصاد إنثائي قادر على توفير فرص عمل حقيقة وتوليد عملة صعبة

في النهاية، يبدو أن السؤال الأكبر لا يتعلق بتفاصيل «الاستراتيجية الجديدة» التي لم تُعلن بعد، بل بخيارات النظام نفسه: هل يجرؤ على الاعتراف بأن نموذج الاقتراض والإنفاق الحالي وصل إلى حدوده القصوى، وأن إنقاذ ما يمكن إنقاذه يتطلب مراجعة جذرية لأولويات المشروعات وأدوار الدولة والقطاع الخاص؟ أم يواصل البحث عن صيغ جديدة لبيع الأصول وإعادة تدوير الديون، بينما ترکّل الكلفة الثقيلة إلى أجيال لم تشارك في صنع القرار، لكنها ستدفع ثمنه طويلاً؟